

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



3 - DEC 1954
REPL.

الوقائع المصرية

جريدة رسمية للحكومة المصرية - عدد غير اعتيادي

(العدد ٩٤ مكرر "١") الصادر في يوم الأحد ٢ ربيع الثاني سنة ١٣٧٤ - ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٤ (السنة ٨١٢٦)

(ج) قرضا قيمته عشرة ملايين من الجنيهات لمدة خمس عشرة سنة
تطرح في الاكتاب جملة واحدة بالقيمة الاسمية وبفائدة سنوية
سعرها $\frac{3}{2}\%$ تدفع كل ستة شهور بواقع نصف الفائدة السنوية .
وذلك لتمويل مشروعات الانتاج والخدمات العامة .

مادة ٢ - يجوز للحكومة في أى وقت قبل التاريخ المحدد لاستهلاك
كل قرض من هذه القروض الثلاثة بسنة واحدة سدأداها بقيمته الاسمية
أو استهلاكها استهلاكاً جزئياً بالقيمة الاسمية بطريق الاقتراع في جلسة علنية ،
وفي حالة الاستهلاك الجزئى يعان عن ذلك في الجريدة الرسمية قبل الموعد
المحدد له بشهرين على الأقل .

مادة ٣ - تعفى السندات الصاندة طبقاً لهذا القانون وكذلك فوائدها
من كل ضريبة مباشرة أو غير مباشرة حالية أو مستقبلية فيما عدا الضرائب
على التركات بكافة أنواعها .

مادة ٤ - لوزير المالية والاقتصاد ، بموافقة مجلس الوزراء
أن يمدد القسط السنوى اللازم إدراجه في ميزانية كل من الجهات المتفعة
لتكوين مال استهلاك ما يخصها من القروض السالفة الذكر .

مادة ٥ - على وزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بدويان الرئاسة في ٢٨ ربيع الأول سنة ١٣٧٤ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٤) .

وزير المالية والاقتصاد
عبد المنعم القيسونى
رئيس مجلس الوزراء
جمال عبد الناصر حسين بكاشى (ج.١)

قانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٤

بالترخيص باصدار قروض لمشروعات الإنتاجية والخدمات العامة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣

وعلى الاعلان الدستورى الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣

وبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد ، وموافقة رأى
مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يؤذن لوزير المالية والاقتصاد فى أن يصدر فى مصر :

(أ) قرضا قيمته خمسة ملايين من الجنيهات لمدة خمس سنوات يطرح
للاكتاب جملة واحدة بالقيمة الاسمية وبفائدة سنوية سعرها
 $\frac{3}{2}\%$ وتدفع كل ستة شهور بواقع نصف الفائدة السنوية .

(ب) قرضا قيمته عشرة ملايين من الجنيهات لمدة عشر سنوات تطرح
للاكتاب جملة واحدة بالقيمة الاسمية وبفائدة سنوية سعرها $\frac{3}{2}\%$
تدفع فى آخر كل ستة شهور بواقع نصف الفائدة السنوية .